



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (1)

الموازنة العامة 2018 – المصالحة والسيناريوهات المالية  
المستجدات والتعديلات الضريبية

إعداد

الباحث مسيف جميل، ماس

أذار 2018

الموازنة العامة 2018 "المصالحة والسناريوهات المالية" المستجبات والتعديلات الضريبية

الباحث الرئيسي: مسيف جميل مسيف

ينفذ هذا اللقاء بدعم مشكور من شركة جوال



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القدس ورام الله

2018

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

# الموازنة العامة 2018

## "المصالحة والسنايوات المالية"

### المستجدات والتعديلات الضريبية

#### 1- الخلفية والمبررات

تمثل الموازنة الخطة العملية لخدمة أهداف الخطط التنموية والتي ترمي في النهاية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية. وهذا يتم من خلال دراسات وتقديرات وزارة المالية التي تحدد القيم المختلفة في بنود الموازنة وفقاً لمعطيات وتقديرات مدعمة بفرضيات. وتستخدم الأدوات المالية الأساسية الموجودة في هيكلية الموازنة كمتغيرات أساسية في صياغة السياسة المالية. هذه الأدوات بحسب هيكلية الموازنة تقسم إلى ثلاثة متغيرات (أدوات) رئيسية، هي: أولاً- النفقات العامة ومكوناتها (نفقات عامة على السلع والخدمات، الإتفاق على الأجور والرواتب وغير الرواتب، الإتفاق على الخدمات الاجتماعية، الإتفاق على الأمن، نفقات جارية وتطويرية واستثمارية). ثانياً- الإيرادات العامة ومكوناتها (تأتي من عدة مصادر محلية وخارجية، ومن عدة أنواع ضريبية وغير ضريبية، ورسوم، وأرباح). ثالثاً- العجز وكيفية تمويله وصافي الإقراض، وهذا مرتبط بما يتم تحصيله من إيرادات ومساعدات خارجية واقتراض محلي وخارجي لتغطية الفجوة التمويلية. وعادة ما يتم الاعتماد على الدعم الخارجي للموازنة في تغطية هذه الفجوة، ولكن بسبب تراجع هذا الدعم يتم اللجوء لتقنين دفع مستحقات القطاع الخاص والاقتراض من البنوك الفلسطينية لتغطية هذه الفجوة.

يأتي إعداد موازنة عام 2018 كالمعتاد في ظل معطيات اقتصادية وسياسية معقدة، وتجتهد وزارة المالية الفلسطينية بتقديم موازنة تتسجم مع التطلعات الاقتصادية والمالية، وتراعي المتغيرات السياسية والتطورات الداخلية. والتي ترمي في النهاية إلى الاعتماد التدريجي على الذات وعلى الاقتصاد المحلي في زيادة الإيرادات. وهذه الجهود هي استكمال لجهود سابقة بدأت بشكل أساسي منذ عام 2010<sup>2</sup> ضمن توجهات جديدة تمثلت بتطبيق موازنة البرامج وترسخت أكثر في موازنة عام 2014، و 2015 وخطابها السياسي والإجرائي والقانوني. ويمكن القول أن المنطلقات والسياسات التي تبلورت بعد عام 2015 قد أحدثت فرقاً كبيراً بالمقارنة بالنهج السابق من حيث إعداد الموازنات، فأصبح إعداد الموازنة يمر في ثلاث مراحل أساسية، وهي: أولاً، المرحلة التمهيدية التي تشكل القاعدة المرجعية وإطار عام للسياسات من خلال تشخيص الواقع الاقتصادي والسياسي ومؤشراته المختلفة، ووضع المنطلقات الاقتصادية والاجتماعية للموازنة. ثانياً، مرحلة إعداد بنود الموازنة بما تحويه من نفقات وإيرادات لكافة مراكز المسؤولية. ثالثاً، مرحلة التنفيذ والمتابعة والتي تكون من مسؤولية ومهام وزارة المالية لضمان الالتزام بالسقوف المنصوص عليها في الموازنة.

<sup>1</sup> بدأت السلطة الفلسطينية في انتهاج سياسة إعداد الموازنات منذ عام 1995 والذي شهد إصدار أول موازنة عامة (لم يكن في تلك الفترة قانون للموازنة)، وكانت موازنة تجريبية ولم تبنى على أسس علمية. ومن ثم أخذ موضوع إعداد الموازنة اتجاهاً جديداً بعد تشكيل المجلس التشريعي بعيد انتخابات 1996، وبعد إصدار القانون الأساسي الذي نص على إلزامية إعداد الموازنة العامة (المادتين 60 و61)، ومن ثم إقرار قانون رقم (7) لسنة 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية. وبذلك بدأت السلطة الفلسطينية الخطوة الأولى في إنشاء سياستها المالية. هذا المنحى الجديد تمثل في تطور عملية الالتزام بتنفيذ نصوص القانون الخاص بالموازنة والذي يلزم السلطة التنفيذية بتقديم الموازنة إلى المجلس التشريعي في إطار قانون يتم المصادقة عليه بموعده محدد في كل سنة. وبعد الانقسام عام 2007 تغير الحال بسبب تعطل عمل المجلس التشريعي، وأصبح قانون الموازن يقدم لرئيس السلطة الفلسطينية للمصادقة عليه، ولا زال الوضع على حاله حتى الآن.

<sup>2</sup> في عام 2010 تم إجراء تغيير جوهري على منهجية إعداد الموازنة من خلا التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج، وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء بهذا الخصوص. وظهرت موازنة البرامج بشكل جزئي عام 2012، وتجسدت أكثر في عام 2013. وقد جاء خطاب الموازنة عام 2014 بأهداف أكثر وضوحاً واستمر هذا الخطاب مع التعديلات الأخرى على السياسات كأساس ومنطلق للموازنات اللاحقة وذلك بحكم أنه ربط الموازنة بخطة التنمية الثلاثية 2014-2016. (للمزيد نظر ماس، 2017)

العمل خلال هذه المراحل يواجه العديد من التحديات، وبخاصة الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، وأهمها عدم اليقين في التنبؤ بالإيرادات بسبب تحكم إسرائيل في جزء هام منها وهذا يقيد السياسات والمنطلقات الواجب تبنيها، كما ان عدم اليقين في المساعدات الخارجية الموجهة لدعم الموازنة بسبب المواقف السياسية يؤثر سلبا على الفجوة التمويلية، ويضاف الى ذلك ملف المصالحة وما يترتب عليه من اعتبارات والتزامات تؤثر بشكل مباشر على الموازنة العامة وتؤدي الى وضع سياسات ضريبية لتعزيز الإيرادات وتغطية النقص في النفقات الاضافية الناجمة عن المصالحة، وهذا الأمر انعكس لأول مرة في موازنة عام 2018 التي تضمنت المحافظات الجنوبية (غزة) وادراج عمود جديد على الموازنة تضمن نفقات وإيرادات قطاع غزة، وسميت هذه الموازنة **بالموازنة الموحدة**<sup>3</sup>. وقد عرضت الموازنة على الكتل البرلمانية في جلسة منفصلة ومغلقة، ولاحقا نوقشت الموازنة مع بعض ممثلي القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بما فيها موازنة غزة. وقد تبين من خلال التصريحات الصحفية أن هناك اختلاف واضح ما بين وجهة نظر الحكومة والقطاع الخاص حول السياسات والمنطلقات التي جاءت بها موازنة عام 2018، وبخاصة موضوع التعديلات الضريبية.

بتاريخ 2018/3/4 تمت المصادقة على الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية من قبل رئيس دولة فلسطين، مع ملاحظة عدم ادراج الموازنة الاضافية للمحافظات الجنوبية (غزة). جاء اقرار الموازنة ضمن قرار بقانون يشتمل على 19 مادة، وهذه المواد تبين اليات وأساسيات المتابعة اللاحقة وشروط الاتفاق الصارمة بما فيها القيود على التوظيف والعلاوات وصلاحيات الصرف من المخصصات.

يولي معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، أولوية خاصة لموضوع الموازنة العامة حيث أصبح تقليدا مع بداية كل عام أن تكون الموازنة هي موضوع أول لقاء في سلسلة لقاءات الطاولة المستديرة السنوية التي يتم عقدها في المعهد. وعليه سيتم تناول موازنة عام 2018 (الموازنة الموحدة) ضمن عدة محاور، الأول في سياق المقارنة بما هو فعلي عام 2018 مع ما هو مخطط ورصد الانحرافات واتجاهاتها. الثاني، لقاء الضوء على السياسات الجديدة والمستجدات ورصد المنطلقات الجديدة وتداعياتها. الثالث، تناول موضوع الموازنة الموحدة بكافة مكوناتها والسياسات المصاحبة لها.

## 2- موازنة 2018 بالمقارنة مع الاتجاه العام للموازنات السابقة

بداية لا بد من لقاء نظرة عامة على الموازنات السابقة ومنطلقاتها وسياساتها حتى يتسنى لنا اجراء مراجعة تقييمية لموازنة 2018 بالمقارنة مع السياق العام لسياسات الموازنات السابقة وتطور الإيرادات والنفقات لها. كما سيتم رصد الانحرافات في موازنة عام 2017 ما بين المقدر والفعلي، والتغيرات التي طرأت على موازنة عام 2018 بالمقارنة مع ما هو فعلي في موازنة عام 2017.

### 2-1 الموازنات السابقة - السياسات والمنطلقات

أعدت موازنة عام 2017 في سياق التوجهات الجديدة بتعزيز اصلاح ادارة المال العام التي بدأت في عام 2014-2015، وذلك عندما تم وضع دليل منقح للمصطلحات والمفاهيم، وإصدار أسقف إعدادات موازنات الوزارات والمؤسسات المتوسطة الأجل ضمن منهجية مراجعة سياسة البرامج والتخطيط للنفقات، واستحداث بطاقات تعريف المشاريع، وإتباع نظام محوسب يدمج إعداد الموازنات في نظام الإدارة المالية. وتلاه إطار جديد عام 2016 وهو إطار إصلاح المال بطريقة مختلفة عن السابق من خلال اتباع سياسات وتعليمات جديدة لفترة متوسطة تمتد ثلاث سنوات، وذلك ضمن إعداد موازنة برامج متوسطة الأمد بشكل تفصيلي. ويجدر التنويه هنا، أن بلاغ الموازنة عام 2016 ركز على إعداد موازنة تراعي النوع الاجتماعي والفئات المهمشة. وكان اهم

<sup>3</sup> بحسب ما تناقلته وسائل الاعلام، وعرضته وزارة المالية في خطتها المالية للمحافظات الجنوبية.

منطلقات هذه الموازنة هو اتباع المنهج الحذر من خلال زيادة التحفظ في التقدير والتكشف في الإنفاق وتقليل صافي الإقراض، والاعتماد على زيادة الإيرادات المحلية باتباع سياسة التوسع الأفقي للقاعدة الضريبية وزيادة الالتزام الضريبي ومحاربة التهريب، وتحسين العلاقة مع القطاع الخاص، ولا زالت هذه المبادئ معتمدة حتى الآن.

## 2-2 تركزت منطلقات عام 2017 في الآتي:

أولاً- فيما يخص سياسات الإيرادات

- ✧ تصويب منظومة تجارة التبغ والوقود، والرسوم المطبقة في فلسطين.
- ✧ البحث عن مصادر مالية فلسطينية في إطار الحقوق الاقتصادية المنصوص عليها في اتفاق باريس، والحد من التسرب المالي الذي يقدر ب 300 مليون دولار سنوياً. مثل خصم إسرائيل نسبة 3% من قيمة المقاصة كأتعاب إدارية، وتحصيل حقوق ضريبة الشراء للسلع الاسرائيلية، وكذلك الجمارك وضريبة الشراء على السلع غير الإسرائيلية المنشأ ويتم شراؤها من السوق الاسرائيلي.

ثانياً- فيما يخص سياسات الإنفاق

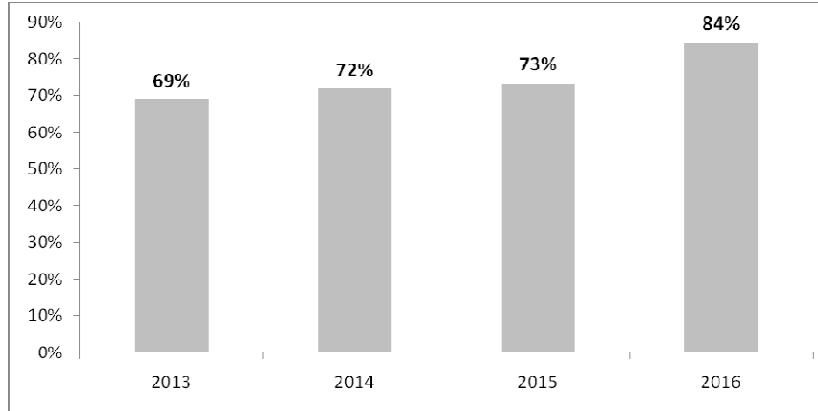
- ✧ انتهاج سياسة اصدار أذونات الدفع للقطاع الخاص بهدف توفير سيولة بمقدار 50-70 مليون شيكل شهري للإسراع في سداد مستحقات القطاع الخاص والحد من تراكم المتأخرات.
- ✧ إيجاد فرص عمل جديدة من خلال تخصيص مبلغ 30 مليون شيكل كدعم للمشاريع الصغيرة بالشراكة مع وزارة العمل والمؤسسات المصرفية.
- ✧ العمل على إصلاح القطاع الصحي وتصويب نظام التحويلات الطبية.
- ✧ توجيه جهود المانحين لمنع التضارب بين البرامج المختلفة.

هذه المنطلقات والسياسات رافقها برامج إضافية تعزز إصلاح إدارة المال العام. وقد انعكس ذلك من خلال ما يلي:

- ✧ الاستمرار في تحويل مبلغ 20 مليون شيكل لهيئة التقاعد الفلسطينية والالتزام بضمان استمرار الوضع المالي لها، واعتماد الزيادات الوظيفية في قطاع التربية والتعليم
- ✧ تبني وزارة المالية والتخطيط تدابير تحفيزية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاستمرار في المحافظة على ضريبة دخل متدنية (15%)، وتخفيض ضريبة الدخل على أرباح القروض المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ✧ الاستمرار في الإعفاءات الخاصة بالقطاع الزراعي، وقطاع الطاقة المتجددة.
- ✧ الاستمرار في سياسة عدم مزاحمة القطاع الخاص في الاقتراض المصرفي، مع الاستمرار في سياسة تجنب الاقتراض.
- ✧ استمرار الحكومة في تحويل الأموال بشكل يومي وأسبوعي للهيئات المحلية والمحافظة على مستوى 400 مليون شيكل سنوياً.
- ✧ تخصيص مبلغ 222 مليون شيكل لدعم مشاريع قطاع التربية في القدس والقطاعات المهمشة في مناطق "ج".

وبشكل عام، وحتى نهاية عام 2017 فقد تحقق نجاح ملحوظ على صعيد الزيادة في الإيرادات بشكل أكبر من الزيادة في النفقات وكانت نسبة الزيادة في النفقات لمختلف البنود 6.3%، بينما نسبة الزيادة في الإيرادات الصافية 18.5%، وهذا يتضح من الشكل أدناه، الذي يبين تزايد نسبة تغطية الإيرادات للنفقات عبر السنوات الأربعة ما قبل عام 2018، وتناقص فجوة التغطية من 31% عام 2013 إلى 16% عام 2016.

## شكل (1) تطور نسبة تغطية الإيرادات إلى النفقات خلال الفترة 2013-2016



المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

وأبرز ما يمكن ملاحظته على الموازنات السابقة 2014-2017:

- ✦ الاستدامة المالية غير المستقرة<sup>4</sup>، إذ أن مؤشراتنا المتعلقة بعجز الموازنة يشير إلى تجاوز المعيار المتعارف عليه، ومؤشر الدين العام يصل إلى نهاية السقف المسموح به، وفي ظل الظروف الفلسطينية يعتبر هذا الأمر مقبولاً، ولكن ما يشير إلى حالة عدم استقرار الاستدامة هو تزايد نسبة النفقات الجارية الأخرى مع صافي الإقراض (دون الرواتب) لتصل إلى ما نسبته 40% من إجمالي النفقات العامة، في الوقت الذي لا تشكل النفقات التطويرية أكثر من 6% من إجمالي النفقات عام 2016 بعد أن كانت تتراوح بين 10%-20% في السنوات السابقة.
- ✦ أن النمو في الإيرادات الخارجية المتأتية من الاستيراد (من إسرائيل وطرف ثالث) مرتبط بالنمو الاقتصادي، حيث أن النمو يزيد من حجم هذا الاستيراد وبالتالي زيادة الإيرادات، وهناك مؤشرات على نمو بطيء في الاقتصاد وهذا يعني أن هذا النمو سيصل إلى حد معين بحيث لا يمكن التعويل على زيادة أكثر ضمن الظروف القائمة، ويبقى الملاذ الوحيد للنمو في الإيرادات هو الجانب المحلي وتحسن كفاءة التحصيل الضريبي ومدى التزام القطاع الخاص، وهذا لا يعول عليه كثيراً وخاصة أن نسبة الإيرادات المحلية قليلة ولم تتجاوز 22% من الإيرادات الكلية. هذا الأمر يستدعي إعادة النظر في السياسات الضريبية ومدى عدالة فرض الضرائب وكيفية توزيع العبء الضريبي بما يتناسب مع الاقتصاد الفلسطيني ويزيد من حجم الالتزام الضريبي.
- ✦ نمو الإيرادات المحلية، وتراجع الإيرادات الخارجية (المنح والمساعدات)، وزيادة الترشيد في النفقات، وهذا يعني قدرة السلطة على ضبط النفقات وتحجيمها أكبر من قدرتها على التحكم بالإيرادات، وذلك كون النفقات شأن داخلي متحكم به على عكس الجزء الأكبر من الإيرادات الذي يأتي من المانحين وعبر إسرائيل.
- ✦ أن مؤشر تغطية الإيرادات للنفقات يشير إلى تحسن ملحوظ خلال تلك السنوات، فقد ارتفع من 69% إلى 84%، وهذا ناجم عن تحسن الجباية والترشيد في النفقات.

## 2-3 الانحرافات في موازنة عام 2017 - مقارنة الفعلي مع المقدر

بالرغم من سياسة التحفظ في تقديرات إيرادات موازنة 2017، وبالرغم من سياسة التقشف والترشيد في الانفاق، إلا أن النتائج الفعلية خالفت التقديرات بشكل واضح، وبفارق ملحوظ. ولتوضيح ذلك سيتم استعراض الانحرافات ما بين المتوقع والفعلي لبند موازنة 2017، وذلك كما يلي:

<sup>4</sup> مع التنويه أن الاستدامة المالية أيضا مرتبطة بالعوامل السياسية وخاصة فيما يتعلق بدعم الموازنة من الدول المانحة.

#### • الانحراف في الإيرادات

تشير البيانات الفعلية للإيرادات المتحققة الى وجود انحراف سلبي كبير بقيمة 943 مليون شيكل (7.3%) عما هو مقدر (الفعلي أقل من المقدر)، وهذا الانحراف ناجم بشكل أساسي من الإيرادات المحلية التي انحرفت عن المتوقع بنسبة 21.3% (884 مليون شيكل)، بينما إيرادات المقاصة الفعلية انخفضت فقط ب 8 مليون شيكل عن المقدر. هذا التراجع يستدعي إعادة تقييم أسس التقدير والفرضيات التي بني عليها، أو مراجعة السياسات الضريبية المحلية والبحث في اسباب عدم نموها بما يتلاءم مع التوقعات. في الوقت ذاته انحرفت توقعات التمويل بشكل ايجابي خلافا للتوقعات التي قدرته ب 1326 مليون شيكل، ليرتفع التمويل الخارجي الى 2576 مليون شيكل (ارتفاع بنسبة 48.5%)، وهذا الارتفاع أدى الى تقليل الفجوة التمويلية الى 62% بالمقارنة مع ما هو متوقع، وذلك يعكس مدى تأثير التمويل الخارجي على الديمومة المالية وسد الفجوة التمويلية.

#### • الانحراف في الإرجاعات الضريبية

بنفس الاتجاه السلبي تراجعت الإرجاعات الضريبية الفعلية عن المتوقع بقيمة 109 مليون شيكل (بنسبة 41.8%)، وهذا يعكس عدم التزام الحكومة بمخصصات القطاع الخاص ويتعارض مع مبدأ أو سياسة تعزيز العلاقة مع القطاع الخاص التي كانت أحد المنطلقات في إعداد موازنة 2017 ولا زالت منطلقاً أساسياً في خطاب الموازنة الحالي.

#### • الانحراف في بنود الانفاق

بالرغم من الارتفاع في النفقات الجارية (263 مليون شيكل)، الا ان النفقات الفعلية انخفضت بقيمة 418 مليون شيكل عن المتوقعة بنسبة (2.7%)، ويعزى السبب في ذلك الى تنفيذ سياسة الترشيد في النفقات وخاصة في بند الرواتب والاجور، وفي المحصلة كانت النفقات الفعلية أقل من المتوقعة. وهذا الوضع يؤكد على حقيقة ان مقدرة السلطة على ضبط الانفاق والتنبؤ به أكبر بكثير من مقدرتها على التنبؤ بالإيرادات.

#### • الانحراف في النفقات التطويرية وصافي الاقراض

ضمن سياسة تعزيز الانفاق التطويري في خطاب الموازنة بهدف احداث تنمية اقتصادية، فقد تم رفع سقف الانفاق التطويري في موازنة 2017 الى 1639 مليون شيكل. وهذا الانفاق يعتمد في جزء منه على التمويل الخارجي بنسبة 33% في الموازنة التقديرية، والباقي مخصصات من إيرادات السلطة الفلسطينية. فعليا جاء التمويل الخارجي أفضل من المتوقع بزيادة 3%، ولكن ما هو مخصص في الموازنة الفعلية تراجع بنسبة كبيرة جدا (24%)، وهذا يعني عدم الايفاء بصرف النفقات التطويرية التي تراجعت فعليا الى 1321 مليون شيكل بفارق 318 مليون شيكل أقل من المخطط.

أما بالنسبة لصافي الاقراض، فلم تتجح السياسات والجهود في تحقيق الهدف المتوقع بان لا يتجاوز 950 مليون شيكل، اذ زاد صافي الاقراض فعليا بقيمة 10 مليون شيكل، وهذا الوضع يستدعي البحث عن سبل جديدة للحد منه.

### 3- التغيير في موازنة الأساس 2018 بالمقارنة مع موازنة 2017 فعلي

جاء تقدير الإيرادات بزيادة 7% فقط، وهذا أكثر تحفظا من تقديرها في الموازنات السابقة، كما تم تقليل الإرجاعات الضريبية الى 28% عما كان فعليا عام 2017. وقد تم تقدير اجمالي النفقات الجارية وصافي الاقراض بزيادة قدرها 2.7% فقط تماشيا مع سياسة النقشف والترشيد. وتم تقدير الفجوة التمويلية بنسبة 6.5% أقل من الفجوة الفعلية عام 2017 على اعتبار زيادة التمويل الخارجي بنسبة 8.3%. بينما تم رفع النفقات التطويرية بنسبة 41.8% عن النفقات الفعلية عام 2017. (أنظر جدول 1)

### 3-1 موازنة عام 2018 المنطلقات والمستجدات

#### البيئة العامة والمؤشرات الاقتصادية للموازنة

جاءت موازنة عام 2018 ضمن فرضيات ومعطيات<sup>5</sup> سياسية تختلف كلياً عن المعطيات السابقة، وهذا الاختلاف يتمثل في تطور مراحل المصالحة الفلسطينية، ويضاف الى ذلك تطورات الوضع السياسي للقدس وتزايد خطورته، وبروز توقعات جديدة على صعيد العلاقة التجارية مع إسرائيل، ما يعني زيادة عدم استقرار إيرادات المقاصة، يضاف الى ذلك افتراض ان الاقتصاد الفلسطيني سيشهد انكماشاً اضافياً من حيث الدعم الدولي، والتراجع الاقتصادي. لذلك اشتملت هذه الموازنة على سيناريو مرن، وأصبح من ضمن أهدافها تكريس المصالحة، فجاءت هيكلتها مختلفة من خلال تركيبة جديدة تتكون من موازنة الأساس والتي تشمل المصاريف القائمة للمحافظات الجنوبية (غزة)، وإضافة موازنة إضافية للمحافظات الجنوبية ضمن احتمالية دمج 20 ألف موظف بالإضافة الى باقي النفقات، ومن ثم الوصول الى الموازنة الموحدة والتي تشمل موازنة الأساس والموازنة الإضافية.

اعتمدت هذه الموازنة في تقديراتها على مؤشرات اقتصادية مستمدة من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهي:

- نمو الناتج المحلي مع نهاية عام 2017 الى 3.9%.
- ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بسبة 0.21% بسبب ارتفاع أسعار الوقود وترفة الكهرباء.
- ارتفاع نسبة البطالة في الضفة وغزة الى 29.2%.
- ارتفاع عجز الميزان التجاري الى 5281 مليون دولار عام 2017 (واردات 7816، صادرات 2535)
- نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي 18%.

### 3-2 السياسات والمبادئ الرئيسية لموازنة 2018

كما ذكر سابقاً، فإن سياسات موازنة 2018 هي امتداد واستكمال للسياسات والمنطلقات التي حددت في خطاب الموازنة عام 2014 وما بعدها، وهذه السياسات تضم اجراءات ومنطلقات جديدة تهدف الى تقوية الوضع المالي للسلطة الفلسطينية، وتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي، وتركز موازنة 2018 بحسب خطاب الموازنة لعام 2018 على السياسات التالية:

- تخفيض العبء الضريبي للأفراد، وتحفيز نمو الشركات الناشئة والصغيرة، وتحقيق المزيد من العدالة الضريبية مع الأخذ في الاعتبار تباين الوضع الاقتصادي بين المحافظات الجنوبية والشمالية.
- تبين سياسات ضريبية تحفيزية للشركات تهدف الى استيعاب الخريجين الجدد، وتحفيز البنوك والمؤسسات المالية لتوجيه التمويل للشركات الصغيرة والناشئة.
- ادراج تكلفة ملف المصالحة في الموازنة وتبني مشاريع تنموية جديدة في قطاع غزة.
- تعزيز الديمومة المالية، من خلال المزيد من ترشيد النفقات والانتهاه من النفقات غير المبررة، وعدم اللجوء الى الاقتراض بقدر الامكان، والاقتراض يكون بشرط ضمان القدرة على خدمة الدين، وأن يوجه الى المشاريع التطويرية وليس الى الاستهلاكية أو الانفاق الجاري.
- الاستمرار في سياسة ازالة المتأخرات كجزء أساسي من موازنة 2018 من خلال الاستمرار في اصدار "اذونات دفع"<sup>6</sup> ضمن احتياطي نقدي بنسبة 80% من حجم الاصدار، وسيكون سقف الاصدار عام 2018 هو 600 مليون شيكل.
- الاستمرار في تقوية المركز المالي لهيئة التقاعد الفلسطينية، وتحويل مبلغ شهري 25 مليون شيكل في 2018، بدلا من 20 مليون شيكل كانت تحول في عام 2017.

<sup>5</sup> فرضيات ومعطيات موازنة عام 2018 - وزارة المالية الفلسطينية.

<sup>6</sup> تم اصدار 1.2 مليار شيكل عام 2016، وتسييد 968 مليون شيكل من المتأخرات. (خطاب الموازنة 2018)



## - تبني الموازنة الموحدة والتعامل مع الأعباء المالية الجديدة وفقاً للسياسات التالية:

- استمرار الجهود الداخلية التي تبذل على منظومة الضرائب وتوسيعها والتطوير الإداري، بالإضافة إلى إجراء تعديل جديد على ضريبة الدخل للشركات والأفراد.
- عمل محفزات وإعفاءات ذكية مرتبطة بتدريب الخريجين.
- التوجه نحو الإقراض الطويل الأجل من خلال إنشاء صندوق خاص تديره وزارة المالية لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة، تساهم فيه الحكومة بـ 10 مليون دولار، وسلطة النقد بمبلغ مماثل، ليصل فيما بعد إلى 40 مليون دولار.
- تعديل قانون المالكين والمستأجرين، وتوحيد الرسوم الحكومية في مجالات عديدة ومنها البترول والمحاكم والأراضي.
- تخفيض صافي الإقراض بنسبة 20%، والتخفيف الصارم بما في ذلك تعديل أو وقف العلاوات الوظيفية. وكذلك إصلاح نظام التحويلات وتوطين الخدمات الطبية.
- تكثيف المطالبة بالحقوق المالية الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي مثل رسوم المعابر، ورسوم التحصيل (3%) التي تقتطع من الحوالة الإسرائيلية.

### 3-3 السياسات والإجراءات الجديدة في موازنة 2018

اختلفت موازنة 2018 عن سابقتها بسبب اختلاف الظروف السياسية والداخلية وبشكل خاص موضوع المصالحة، وترتب على ذلك استحداث هيكلية موازنة جديدة، وسياسات جديدة، أبرزها:

#### أولاً- الموازنة الموحدة التي تشمل المحافظات الجنوبية

لأول مرة منذ سنوات عديدة يتم إدراج قطاع غزة كعمود منفصل في الموازنة، وهذا العمود يتم إضافته إلى موازنة الأساس بحيث ينتج عن ذلك ما يسمى بالموازنة الموحدة. وتتضمن هذه الموازنة زيادة الإيرادات من غزة بقيمة 900 مليون شيكل (6% من صافي الإيرادات فقط)، وفي نفس الوقت زيادة النفقات بقيمة 1744 مليون شيكل (10.7% من إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض)، وزيادة النفقات التطويرية بقيمة 1080 مليون شيكل (نسبة 57% عن موازنة الأساس). في المحصلة تزداد النفقات بنسبة 18%، والإيرادات بنسبة 7%، الأمر الذي يعكس سلباً على الفجوة التمويلية والاستقرار المالي للموازنة. ويعزى الارتفاع الكبير في النفقات إلى إدراج 20 ألف موظف على بند الرواتب في الموازنة.

هذا الوضع أدى إلى توجيه السياسات الاقتصادية والضريبية إلى تبني توجهات جديد سميت بـ "المسار الضروري" كما جاء في خطاب الموازنة، ويجدر الذكر أن جزء من هذه السياسات بحاجة إلى تعديل قانوني والجزء الآخر يمكن تنفيذه بشكل مباشر، وهذا المسار تمثل في سياسات وإجراءات تشتمل على جزئين، الأول مسار ضروري لموازنة الأساس، والثاني مسار ضروري آخر للموازنة الموحدة، كما هو مبين في الجدولين أدناه (أ، وب):

#### جدول (أ): المسار الضروري لسيناريو موازنة الأساس للوضع القائم

الرقم	البيان	المبلغ المتوقع - مليون دولار
1	تعديل شرائح ضريبة الدخل*	60
2	تفعيل ضريبة الدخل على توزيع الأرباح*	30
3	ملفات الفاقد مع الجانب الإسرائيلي	120
4	تعديل الرسوم	50
5	تعديل قانون المالكين والمستأجرين والتسوية	15
6	التوفير الناجم عن تخفيض 20% من صافي الإقراض	50
	<b>المجموع</b>	<b>325</b>

جدول (ب): المسار الضروري الاضافي لسيناريو الموازنة الموحدة

80	تعليق قانون تشجيع الاستثمار *	1
20	ترشيد التحويلات الطبية 10%	2
30	التقشف الصارم بما فيها تعديل أو وقف بعض العلاوات	3
150	الزيادة المطلوبة في المنح الخارجية	4
280	المجموع	

المصدر - وزارة المالية - خطاب الموازنة  
\* = يتطلب اجراء قانوني للقيام بهذه التعديلات

بحسب وزارة المالية، من المتوقع أن تصبح الفجوة التمويلية في سيناريو الأساس 158 مليون دولار، وتصل الى 426 مليون دولار في الموازنة الموحدة، وذلك نتيجة تطبيق السياسات والاجراءات المذكورة في المسارات الضرورية أعلاه.

ثانيا - التعديلات على ضريبة الدخل.

اشتمل هذا التعديل على شقين، أحدهما خاص بالأفراد، والآخر خاص بالشركات، وذلك ضمن هدف تحقيق عدالة اجتماعية وضريبية أكبر، وخاصة لذوي الدخل المحدود، مع اتباع نهج الضريبة التصاعدية لذوي الدخل المرتفع من خلال استحداث شريحة رابعة.

يبين جدول 2 تعديل الشرائح الضريبية للأفراد، بحيث تم استحداث شريحة رابعة بنسبة 20%، ورفع نسبة الاعفاء الضريبي للمقيم من 36,000 الى 40,000. وبهذا التعديل تكون نسبة الأفراد ضمن الشريحة المعفاة 61%، وعدد المكلفين يصل الى 193 ألف مكلف، ونسبة المكلفين الذي يخضعون لشريحة 5% يصل الى 32% (100 ألف مكلف). هذا الأمر يعني ان 7% فقط من المكلفين يدفعون ضريبة دخل ما بين 10% و 20% (موزعين 6% منهم يدفع 10%، و0.8% يدفع 15%، و0.2% يدفع 20%). هذا الوضع يعني تعزيز نهج الضريبة التصاعدية، وتخفيف العبء الضريبي على الأفراد ذوي الدخل المحدود وخاصة موظفين القطاع العام، إذ أن أكثر من 60% منهم تقل رواتبهم السنوية عن 40,000 شيكل وبالتالي يستفيدون من رفع اعفاء المقيم ولا يتأثرون برفع النسب الضريبية. وفي غزة تصل نسبة الذين يتقاضون رواتب أقل من 40,000 الى 90%. ومن المتوقع ان ينتج عن هذه السياسة زيادة في عدد الملتزمين ضريبيا بنسبة 10%، وبالتالي زيادة ضريبة الدخل من الأفراد بنسبة 35% بحسب تقديرات وزارة المالية الفلسطينية.

يبين جدول 3 التعديل الضريبي للشركات، حيث تم تخفيض ضريبة الدخل على الشركات الصغيرة (دخل سنوي 3.5 مليون شيكل فأقل) من 15% الى 10%، وذلك بهدف زيادة انتاجيتها وزيادة التشغيل فيها. ويجدر الذكر ان عدد الشركات المستفيدة من هذا التخفيض حوالي 8150 شركة، وهذا يشكل 90% من العدد الكلي للشركات. في الوقت ذاته شمل التعديل على استحداث شريحة جديدة (بنسبة 20% بدلا من 15%) من ذوي الدخل المرتفع (7 مليون شيكل فأكثر) من البنوك والمؤسسات المالية، وعدد هذه الشركات يبلغ 52 شركة. وسيصبح توزيع العبء الضريبي بعد هذا التعديل كما يلي: 98.7% من الشركات تخضع لنسبة 10%، و0.7% تخضع لنسبة 15%، و0.6% تخضع لنسبة 20%. ومن المتوقع أن يزيد الدخل من كافة الشركات نتيجة هذا التعديل الى 50% بحسب تقديرات وزارة المالية.

## ثالثاً - الحوافز الذكية

لأغراض ضريبة الدخل، سيتم اعتماد نسبة 150% من الحد الأدنى للأجور كمصاريف مقبولة تخصم من ضريبة الدخل ويطبق ذلك على الشركات التي تشغل أكثر من 20 موظف، ومن المتوقع ان يتم تطبيق هذا الاجراء على حوالي 900 شركة، وبالتالي تدريب حوالي 5000 خريج جديد. كما سيتم تخفيض نسبة الضريبة على أرباح المحفظة الائتمانية للبنوك ذات العلاقة بالمشاريع الصغيرة، وذلك بهدف تحفيز البنوك لتوجيه الاقراض للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. كما سيتم رفع سقف الدورة المالية للمشاريع الصغيرة من 200 ألف دولار الى مليون دولار (بمعنى توسيع نطاق تعريف المشاريع الصغير بالعلاقة مع الحجم المالي)، وهذا الوضع سيزيد من اتساع دائرة الاستفادة من تخفيض ضريبة الدخل على أرباح المحفظة المالية التي خفضت عام 2014 من 15% الى 10%، الأمر الذي يحفز البنوك على اقراض تكون ارباح محفظته معفاة<sup>7</sup> من ضريبة الدخل.

يضاف لتلك الحوافز الذكية انشاء صندوق تمويل واقراض طويل الأجل للطاقة المتجددة برأس مال يبدأ من 20 مليون دولار، ويصل الى 40 مليون دولار. حيث يقوم البنك بالاقتراض من الصندوق بنسبة 2%، ويقترض بنسبة 4%، والفارق 2% يصب في خزينة الحكومة. وهذا الوضع يعتبر مصلحة مشتركة لكافة الأطراف كونه يعطي قروضا طويلة الأجل، وهذه القروض غير متاحة في السوق الفلسطيني لأن ودائع البنوك في مجملها قصيرة الاجل، وهذا الصندوق يحل جزء من هذه المشكلة.

رابعا- توحيد الرسوم بين المحافظات الشمالية والجنوبية والعمل على عدالتها، والتي تبلغ في المحافظات الجنوبية نسبة 10% من اجمالي ايرادات الرسوم، وفي المحافظات الجنوبية 25%، وكذلك اعادة تصويب رسوم البترول والمحاكم والأراضي.

## 4- نظرة تقييمية وملاحظات على موازنة 2018 والسيات الجديدة للموازنة

ما ورد اعلاه يبين تفاصيل موازنة 2018 ويشخص السياسات التي جاءت بها، ويلاحظ وجود العديد من السياسات الجديدة والتي قد يكون مردودها ايجابي او سلبي، ولكن لا يمكن الحكم على هذا المردود الا بعد مضي فترة من الزمن. وهذا الأمر لا يعني عدم تقييم هذه السياسات، فهناك العديد من المعطيات والمؤشرات التي تساعد في تقييم هذه الموازنة ووضع الملاحظات عليها سواء كانت ايجابية ام سلبية. وانطلاقا من خطاب الموازنة والمعطيات المتاحة يمكن ادراج الملاحظات التالية عليها.

1. بشكل عام، عند مقارنة موازنة 2018 بالموازنات السابقة يتبين أن النمو في النفقات أكبر من النمو في الإيرادات، كما يتبين أن مؤشر تغطية الإيرادات للنفقات قد تراجع في موازنة 2018 الى 80% بعد أن كان 84% في موازنة 2017.
2. لم يلاحظ التزام الموازنة بتعزيز العلاقة مع القطاع الخاص وذلك من خلال تراجع الإرجاعات الضريبية بنسبة 41%، وهذه الإرجاعات تعتبر ضرورية لسيولة القطاع الخاص والتوسع في الاعمال.
3. لا زالت مشكلة الاستدامة المالية في حالة تقادم وخاصة بعد اضافة الموازنة الاضافية للمحافظات الجنوبية، وخاصة أن نسبة النفقات الجارية لا زالت مرتفعة وتصل الى 40% من اجمالي النفقات، بالمقابل فان التراجع للإيرادات الفعلية المحلية عما هو مخطط يؤدي الى زيادة عدم اليقين من تحقيق إيرادات بحيث لا زالت نسبة هذه الإيرادات بحدود 22% من الإيرادات الكلية، وكان الانحراف السلبي في تقدير الإيراد تصل الى 21%. وهذا الوضع يعكس عدم نجاح السياسات كما أعلن عنها في خطاب الموازنة بهذا الخصوص، الأمر الذي يتطلب اعادة تقييم هذه السياسات. فترشيد النفقات وحدها لا يخدم بشكل كاف تعزيز الديمومة المالية ما لم يصاحبه نمو معقول في الإيرادات.

<sup>7</sup> كانت ارباح المحفظة الموجهة للمشاريع الصغيرة 30% وتخضع لضريبة دخل 10%، وأرباح محفظة القروض الاخرى 70% وتخضع لضريبة دخل 20%. بينما مع التعديل الجديد تم نقل العبء الضريبي بالكامل الى ارباح المحفظة الاخرى، بحيث أصبحت ارباح محفظة المشاريع الصغيرة معفاة، بينما أرباح المحفظة الاخرى 100%، وتخضع لنسبة ضريبة 20%.

4. حققت موازنة 2017 نجاحاً ملحوظاً في تخفيض فاتورة الرواتب والعلاوات، دون التعامل بالمثل مع النفقات الجارية. كما ان صافي الاقراض لا زال يراوح مكانه مع زيادة عن السنوات السابقة، وهذا الوضع يتطلب سن قوانين وسياسات واجراءات صارمة.
5. أقدمت موازنة 2018 على خطوات جريئة وجديدة تعتبر في الاتجاه الصحيح من حيث السياسات الضريبية، والاعفاءات الذكية، والتوجه نحو إعادة تنظيم وتوحيد الرسوم كما ورد في سياسات المسار الضروري لموازنة الأساس. إذ تعتبر هذه السياسات نقلة نوعية على صعيد توزيع العبء الضريبي، واتباع نهج الضرائب التصاعدية، كما ان البدء بتطبيق الحوافز الذكية سيجلب مردوداً ايجابياً على مستوى تنمية القطاع الخاص الصغير وزيادة التشغيل.
6. التقديرات المتوقعة من إيرادات ضريبة الدخل لا زالت فرضيات لا يمكن اثباتها، وهذا ما حدث سابقاً، بحيث تم تعديل ضريبة الدخل أربع مرات خلا ثلاثة أعوام وكانت التقديرات مرتفعة ولم تحقق المطلوب، ويعزى سبب انحراف هذه التقديرات الى الاستناد على منهج التجربة والخطأ دون اللجوء الى عمل دراسات علمية دقيقة. ويبقى السؤال الاهم هل رفع نسبة الضريبة الى 20% يؤدي الى عدم التوسع للشركات الكبيرة؟ او يؤدي الى تراجع الاستثمارات؟
7. جاء في خطاب الموازنة، أن تخفيض شرائح ضريبة الدخل يؤدي الى زيادة عدد المكلفين بنسبة 10%، وهذا بدوره يزيد الإيرادات بنسبة 35% للأفراد، وستزيد الضريبة من الشركات بنسبة 50% نتيجة لتغيير الشرائح الضريبية. هذا التوقع للإيرادات يعتبر فرضيات وتخمينات لا يمكن الوثوق بها والبناء عليها في موازنة 2018، إذ أنه من غير المعقول ان تتضاعف إيرادات ضريبة الدخل في سنة واحدة بمجرد تعديل الشرائح الضريبية.
8. يبين الجدول 4 توزيع الموازنة حسب قطاعات الحكم الأربعة والتي تشمل على 54 مركز مسؤولية. إذ يلاحظ بان قطاع الحكم يحتل 47% من اجمالي النفقات، والقطاع الاجتماعي يحتل أيضاً 47%، ويأتي قطاع البنية التحتية بنسبة 3.7%، والقطاع الاقتصادي يحتل فقط 2.3% من اجمالي النفقات. ويمكن اعتبار ذلك مؤشر على محدودية النمو الاقتصادي بسبب عدم قدرة الموازنة على تخصيص موارد اضافية للقطاع الاقتصادي الذي يخدم التنمية الاقتصادية وذلك لصالح الانفاق الامني والخدمات الاجتماعية.
9. فيما يخص الموازنة الموحدة:
- في البداية يجب التنويه بان الموازنة الموحدة التي تشمل غزة لم تصدر بقانون موقع من رئيس دولة فلسطين، ولا زالت كمقترح ضمن الخطة المالية لوزارة المالية الفلسطينية، ويبدو ان توقيع هذه الموازنة مقترن بالتطورات السياسية للمصالحة الفلسطينية. وعلى أية حال يمكن ادراج الملاحظات التالية على مقترح الموازنة الموحدة.
- يتضح أن توقع الزيادة في الإيرادات لا ينسجم مع الوضع الحقيقي لاقتصاد المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، فقد تم زيادتها بنسبة 6% فقط، وهذا مخالف للوضع التاريخي لإيرادات قطاع غزة التي كانت تشكل حوالي 30% من إيرادات السلطة. فقد افترضت الموازنة الاضافية أن إيرادات غزة من المقاصة 420 مليون شيكل فقط، والإيرادات المحلية 480 مليون شيكل، بمعنى أن الإيرادات المحلية أكبر من المقاصة وهذا لم يحدث تاريخياً.
  - من جانب آخر، هناك ما لم يتم تخصيص ارجاعات ضريبية للقطاع الخاص في قطاع غزة، الأمر الذي يستدعي التوضيح.
  - السياسات المدرجة في المسار الضروري للموازنة الموحدة. هذا المسار قد يسبب اعاقاً للنهوض بالاقتصاد من خلال وقف أو تعليق الحوافز الاستثمارية، فالضغط على القطاع الخاص بسحب الحوافز الاستثمارية لا يستنهض الاقتصاد.
  - ومن جانب اخر هناك ما قد يتنافى مع مبدأ الاهتمام بالفئات الفقيرة والمهمشة في مجال الخدمات الصحية بسبب ترشيح التحويلات الطبية بنسبة 10%، في الوقت الذي تعاني غزة من نقص في الامدادات الطبية والخدمات الصحية.
- وبشكل عام فان سياسة تحجيم الإنفاق المتواصلة، وتقليل الحوافز الاستثمارية من الناحية الاقتصادية يؤدي إلى ركود اقتصادي عبر السنوات ولا يشجع على تحفيز الطلب في الاقتصاد، ولا نستطيع قياس أثر هذا التراجع دون إجراء دراسات اقتصادية تحدد

إلى أي مدى يمكن تقليل الإنفاق. من جهة أخرى، فإن هذه السياسة لها تداعيات على مستوى جودة تقديم الخدمات، وخاصة أن الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية بالأساس متراجعة وبحاجة إلى تحسين، وتحسن مستواها لن يتم دون الإنفاق اللازم عليها.

#### أسئلة ومحاوّر للنقاش

- هل يخلو الاستمرار في تحجيم الإنفاق على مدار خمس سنوات من تداعيات اقتصادية سلبية؟
- كيف يمكن تطبيق الحوافز الذكية والرقابة عليها؟ وهل تلتزم بها البنوك دون إلزام قانوني؟
- ما هو مدى انعكاس الشريحة الرابعة لضريبة الدخل 20% على توسع القطاع الخاص؟
- ماذا لو تعثرت المصالحة؟ ما أثر ذلك على عمود الموازنة الإضافية؟
- كيف يمكن سد الفجوة التمويلية في حال جاءت الإيرادات أقل من المتوقع؟
- هل المردود المالي للحكومة جراء تعليق قانون تشجيع الاستثمار يفوق المردود الاقتصادي؟

## الملاحق

جدول 1: الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية/ الموازنات (فعلي) مليون شيقل

نسبة الانحراف في موازنة الأساس 2018 عن 2017 فعلي	نسبة الانحراف في موازنة 2017	الموازنة الموحدة*	موازنة غزة	موازنة 2018 الأساس	2017 موازنة	2017 فعلي	2016 فعلي	البيان
7.0	-6.6	14405	900	13505	13451	12617	11456	صافي الإيرادات العامة
6.3	-7.3	14591	900	13691	13821	12878	11897	اجمالي الإيرادات
9.1	-21.3	5013	480	4533	5040	4156	3467	- الإيرادات المحلية
5.0	-0.7	9578	420	9158	8780	8722	8430	- إيرادات المقاصة
-28.4	-41.8	187		187	370	261	441	ارجاعات ضريبية
2.7	-2.7	17924	1744	16180	16147	15729	16137	إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض
3.2	-6.1	8721	843	7878	8093	7631	7837	- رواتب وأجور
3.5	0.5	8333	931	7402	7104	7139	7270	- النفقات الجارية الأخرى
-6.3	1.0	900		900	950	960	1029	- صافي الإقراض
-14.7	13.4	3549	874	2675	2697	3113	3587	العجز الجاري قبل التمويل
41.8	-24.1	2953	1080	1909	1639	1321	1287	+ النفقات التطويرية
2.1	2.2	6538	1954	4584	4335	4434	4874	العجز الإجمالي قبل التمويل
2.1	2.2	6538		4584	4335	4434	4874	التمويل
8.3	48.5	2790		2790	1326	2576	2921	التمويل الخارجي
9.9	0.8	2160		2160	1950	1966	2318	_ دعم الموازنة
3.4	10.3	630		630	546	609	603	- تمويل النفقات التطويرية
-6.5	-61.9	3748		1794	3009	1858	1953	التمويل المحلي او الفجوة التمويلية

\* لاحظ: ان الموازنة الموحدة لم تصدر بقانون حتى الان.

جدول 2: تعديل الشرائح الضريبية للأفراد

نسبة الضريبة المعدلة	الدخل المعدل	نسبة الضريبة	الدخل
معفى	40,000 – 1	معفى	36,000 – 1
%5	75,000 – 40,001	%5	75,000 – 36,001
%10	150,000 – 75,001	%10	150,000 – 75,001
%15	300,000 – 150,001	%15	أكثر من 150,000
%20	أكثر من 300,000		أعلى شريحة

جدول 3: تعديل الشرائح الضريبية للشركات

نسبة الضريبة المعدلة	الدخل المعدل	نسبة الضريبة	الدخل
%10	3,500,000 – 1	%15	الوعاء الضريبي كامل
%15	7,000,000 – 3,500,001	%20	الشركات الكبرى (الامتياز والاحتكار)
%20	أكثر من 7,000,000		أعلى شريحة

جدول 4- أبعاد موازنة الأساس 2018 على حسب التوزيع القطاعي للموازنة

نسبة إنفاق القطاع من الكلي	اجمالي الانفاق - مليون شيكل	القطاع	رقم القطاع
%47	7771	قطاع الحكم	1
%3.7	583	قطاع البنية التحتية	2
%2.3	387	القطاع الاقتصادي	3
%47	7817	القطاع الاجتماعي	4
<b>%100</b>	<b>16559</b>		المجموع النهائي